نقاط التقرير الرئيسية

(١) مجاراة الشركات الاستثمارية

(٢) اتفاق عسكرى مع فرنسا

(٣) ترك الفكرة العربية

(٤) يمكن السعي لتحقيق الفكرة العربية اذا كان ذلك تحت نفوذ فرنسا واشرافها

تسعى شركات الاستثمار الافرنسية بكل ما لديها من نفوذ لعدم تصديق المعاهدة الافرنسية - السورية وتنتقد الصحافة الافرنسية موقف الحكومة السورية الذى تعده مخالفا لروح الصداقة التي تتضمنها المعاهدة مع حليفتها فرنسا وذلك كما تزعم لان الحكومة السورية تواجه كل القضايا المتضمنة لمصالح افرنسا بالمغالطة والتسويف كما كانت الحال في اتفاقية المصرف السورى وشركة استثمار البترول . وتنتقد معاهدة الصداقة التي عقدتها سوريا مع العراق رغم ما تزعم وجوده فيها من غضاضة على مصالح سوريا وترى في ذلك اتجاها نحو الشرق مشبعا بروح غير ودية نحو فرنسا لا تلبث ان تبدو بعد سنة ١٩٤٠ كابتعاد تام عن التعاون السورى - الافرنسي .

فاذا لحظنا النفوذ الذى تتمتع به بعض الشخصيات ذات العلاقة بشركات الاستثمار ودرجة تأثيرهم بين النواب لا نستبعد ان يكون اتجاه البرلمان الافرنسي في الوقت الحاسم ضد المعاهدة . فلمقابلة هذا التيار المتجه ضد المعاهدة يستحب ان تسير الحكومة السورية على الخطة الآتيبة:

اولا : - الابتعاد عن كل ما من شأنه اثارة سؤ الظن لدى الفريق الافرنسي كما كان الحال عند ما شرعت الحكومة السورية بمفاوضاتها مع السيد يوسف ياسين بدون اشتراك المندوب السامي الافرنسي الذى لم يزل وحده ذو حق بالتكلم باسم سوريا مع الدول الاجنبية . في الواقع لم تر الدولة المنتدبة محذورا من تأسيس وزارة خارجية سورية ولكن هل تعلم هذه الدائرة نتائج انضمام سوريا الى الحلف الشرقي (وقد باشرت مباحثاتها مع نورى باشا السعيد) . هل تعلم ان هذا الحلف يتضمن في الحقيقة برنامجا لتقسيم النفوذ والسيطرة التركية - البريطانية على البلاد المنضمة اليه ؟ ويجب ان لا تنسى الخطر الموجود في الاتفاق مع ابن السعود ملك الحجاز البعيد عن التطور والذى لا يمكنه ان يقدم مساعدة فعلية لسوريا بصرف النظر عن انه يتمتع بمساعدة بريطانية المالية وبنصائح مستشاره البريطاني السير "فيلبي" الذى لا يجهل احد ميله لفكرة تجزئة فلسطين .

ثانيا : - يجب الابتعاد عن جعل مصالح شركات الاستثمار الافرنسية سببا لاثارة المشاكل (كالمفاوضات التي جرت مع حكومة جلالة ابن السعود لاعادة خط الحجاز والتي تراها شركات البواخر وشركة البور في بيروت وشركة S. F. C. موجهة ضدها كما انها تراها مخالفة للاتفاقية المعقودة

من قبل المندوب السامي القاضية بحصر سفر الحجاج بشركة (ماريتيم السورية ـ اللبنانية) وعلى كل من الضروري ان تضع الحكومة السورية برنامجا وتتبنى خطة يسودها التفاهم وسعة الصدر تجاه الحكومة الافرنسية كما انه ينبغي عليها ان تضع خطة واسسا جديدة في سياستها الداخلية وذلك على الشكل الآتي :

آ ـ من الضروري ان تفهم الحكومة السورية فائدة المحافظة على المساعدة العسكرية الافرنسية ، كي تتمكن من مواجهة كافة الطوارئ الخارجية والداخلية سيما ولم نرى حتى الآن ولا نواة للجيش السوري المستقبل الذي سيكون عدده (١٠٠٠٠) جندي يكلف خزينة الدولة (١٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠) فرنك سنويا باعتبار حاجة الجندي المنظم شهريا الف فرنك . هذا مع ان (١٠٠٠٠) جندي لا يكفوا لمقاومة مطامع الترك وتدخل نفوذ انكلترا الاقتصادي في الجزيرة . لذلك فأوفق حل هو :

اللجوء الى طلب مساعدة فرنسا العسكرية وذلك بابقائها قوتها العسكرية بمقدارها الحالي خلال السبعة سنوات القادمة وان ترافق هذه القوات ايضا قوات مختلطة افرنسية ـ سورية تحت قيادة ضابط افرنسي . ويحسن ان تكون مدة الاتفاق العسكري هذا لخمسة وعشرين سنة . وبنتيجة ذلك تحصل البلاد على الاستقرار اللازم وتتمكن من الحصول على قروض حكومية من اي بلاد ارادت لمواجهة الضرورات المالية اللازمة لشتى المشاريع العامة وذلك لقاء شروط ملائمة .

فالاتفاق العسكري هذا لا يعني تضحية استقلال البلاد السورية ولا تبديل في المعاهد بل يتطلب فقط تقوية شرائط الاتفاق المنصوص عنها في ملحق المعاهدة العسكري لتأمين سلامة البلاد بمعونة فرنسا . اما الخطوط الرئيسية لهذه الاتفاقية فيمكن ان تتضمن :

١ ـ تأسيس قواعد طيران افرنسية للدفاع في دير الزور والحسجة وتدمر ودرعا وجبل تنف علاوة على القاعدتين المتفق عليهما في المادة الخامسة من الاتفاقية العسكرية وهما النيرب (حلب) والمزه (دمشق) .

٢ ـ ابقاء قطعات من الجيش الافرنسي والافرنسي ـ السوري في بعض النقاط الهامة من الوجهة العسكرية في القنيطرة ودرعا وخلخد وابو كمال وعين ديوار والقامشلي ورأس العين وجرابلس واعزاز كما في دمشق وحمص وحلب ودير الزور والحسجة والسويداء .

٣ ـ الحق المطلق بانشاء قاعدة بحرية افرنسية كقاعدة بيزرت (تونس) في نقطة تختارها السلطة العسكرية من الساحل السوري (لاذقية او طرطوس) مع تهيئة او تقوية جزيرة ارواد لتكون قاعدة للتموين عدا عن اساكل ارسوز والاسكندرونة .

فكل هذه النواحي يجب ان تدرس من قبل السلطات السورية ذات الاختصاص بالاشتراك والاتفاق مع السلطات العسكرية الافرنسية في باريز اما مباشرة او بواسطة الكي دورساي .

ولتأمين النجاح في هذا الاتجاه يجب طبعا التأثير على الرأي العام السوري خاصة على الاوساط التي لا بد ان تسعى لاتخاذ الاتجاه الجديد سببا للمعارضة (كحزب الدكتور شهبندر والشيخ تاج وصبحي بركات) .

ولقاء الفوائد التي تنالها فرنسا من جراء هذه الاتفاقية العسكرية التي تخدم بطبيعتها

مصالح فرنسا العليا تتمكن سوريا من الحصول على حرية النقد عن طريق تعديل ملحق المعاهدة التاسع وبذلك يصبح بوسعها اصدار نقد ثابت مرتكز على قاعدة الذهب وتنال بذلك استقلالها الاقتصادي التام (الملحق الخامس) .

ب — والطريقة الثانية المؤدية الى تثبيت مركز الكتلة الوطنية وتقوية معنويات الشعب السوري هي تعيين موقف سوريا من الفكرة العربية بوضوح وجلاء .

فالفكرة العربية كما تتجلى الآن في سوريا والتي تتمتع بكثير او قليل من تشجيع السلطات العامة كاد يكون ضررها اكبر من نفعها .

ومع ذلك لا نرى بأسا من الاتحاد بين الامة العربية ولكننا نرى كل الحيف بانضمام سوريا الى البلاد العربية المجاورة انضماما كليا حيث ان سوريا الصغيرة تضيع حينها في تيار عربي يشبه البحر فالفكرة العربية كانت فيما سبق اداة كفاح ضد الانتداب اما الآن فتستخدم لتشجيع الشعب على السير في طريق الاستقلال ولايجاد الثقة لديه بمستقبل مصيره . لذلك يجب من الآن وصاعد ان ينظر الى هذه الفكرة كحافز ومشجع لا كهدف . وينبغي على سوريا منذ الآن ان تصرف جهودها لتعزيز كيانها بدون التفات الى شرق او غرب . فالسوري يجب ان يفكر دائما قبل كل شئ بأنه سوري . لان سوريا اذا انضمت الى جيرانها ربما كانت في خطر الوقوع تحت النفوذ البريطاني السائد في جزيرة العرب . واذا سلمنا بان العراق والحجاز متفوقان على سوريا من جهة التسلح فسوريا تفوق عليهما من الوجهة الثقافية والمدنية لذلك يجب على سوريا ان تسعى لأن تكون هي المسيرة لامور العرب في وحدتهم العتيدة في المستقبل لا ان تكون مقاطعة تابعة لبلاد عربية كبرى . وللحصول على هذا المركز الممتاز يجب على سوريا ان تستعين بمساعدة فرنسا العسكرية بالشكل المنوه عنه .

فكل هذه الافكار يمكن تلخيصها بالنقاط التالية :

١ — ان تكون الحكومة موجهة لافكار الشعب وان يقرر عقب تنفيذ المعاهدة تسمية سوريا (بلاد العرب الشمالية) وسكانها (عرب) او (عرب سوريين) .

٢ — صفة السوري العربي لا تتوقف على دين او مذهب معين بل تتوفر لكل من سكان سوريا الاصليين الذي يتمتع بالمميزات التالية مجتمعة او منفردة : آ — اللغة ، ب : — المدنية ، ج : — العنصر . فلاجل ايجاد وتقوية الحماس الوطني وخلق الاتحاد والتضامن بين ابناء البلاد الواحدة يمكن تنظيم استفتاء شعبي يدعى اليه كل من سكان البلاد لبيان صفته العربية ورغبته في المحافظة على هذه الصفة وذلك على ورقة هوية مستندة الى آخر احصاء جرى لسكان سوريا . وهذا البيان الرسمي يعتبر اساسا لتأييد الجنسية السورية — العربية .

٣ — تنظيم قضايا الجنسية : — كل من سكان البلاد الذي لم يختر الجنسية السورية خلال الاستفتاء الذي يمتد ثلاثة اشهر يعتبر (بلا وطن ، Heimatlos) ويدعى لاختيار اية جنسية ما اذا استطاع خلال خمس سنوات او لمغادرة سوريا . ومع ذلك يمكن لكل من هؤلاء قبل قضاء الخمس سنوات الحصول على الجنسية السورية بطريقة التجنس . (Naturalisation) .

اما التجنس الحاصل بالطلب الشخصي وبناء على صدور مرسوم فيوضع عليه رسم عال متناسب مع مورد المستدعي (على اساس تعرفة متضمنة لثلاث درجات) .

٤ــ الدين والتعليم : ــ الدين الرسمي في سوريا يكون الاسلام مع اعتبار ايام العطلة الرسمية (الجمعة والاعياد الاسلامية) ومع ذلك لا يجوز عدا هذه الناحية ان يكون هنالك اى تفريق ما ومن اى وجهة ما بين المسلم والمسيحي وغيره ولكل الحرية التامة باقامة شعائرة الدينية دون ان يكون للدين اى دخل في السياسة المحلية او ان يكون موضوعا لمقالات صحفية تحت طائلة العقوبات الشديدة ولذلك يجب تشجيع التعليم المدني (laique) الحكومي الذى يتمتع بفوائده ابناء البلاد من كافة الاديان على ان يلقى درس ديني ساعة في الاسبوع لابناء كل مذهب من المذاهب .

ومع ذلك تبقى المدارس التبشيرية الدينية على وضعها دون خلق عراقيل في سبيل سيرها (تبادل كتب رقم ٨ من المعاهدة) مع الحوؤل دون توسيعها وتشييد ابنية ملحقة بها .

٥ــ سوريا العربية مركز مدني : ــ من الضرورى الاهتمام بالجامعة السورية في دمشق وتأسيس فروع لها في حلب ، حمص ، حماه ، دير الزور ، سويداء ، واللاذقية . وعدا المتحف والمكتبة العربية يجب ايجاد مؤسسة علمية عربية في دمشق والاسكندرون او حمص او في حلب على اساس الاشتراك بالعمل فيها مع مستشرقين افرنسيين او غيرهم من الاجانب .

ملاحظات عامة : ــ يجب ازالة ما قد يكون قد علق بالاذهان من ان فرنسا معارضة للفكرة العربية في سوريا لان لفرنسا كل الفائدة من انتشار اللغة والمدنية العربية شريطة ان يكون ذلك تحت رعايتها وباشتراك مستشرقين افرنسيين ذوى مكانة (M.r Massignon) مثلا ولكنها طبعا سوف تعارض هذه الفكرة اذا اقترنت بروح العداء للاديان الاخرى او اتخذت اداة لمكافحة الاقليات او لاضعاف النفوذ الافرنسي في افريقيا الشمالية .

اما اذا تطورت وهي متضمنة روح الوفاء لفرنسا مقترنة بالعمل المشترك مع رجالها ففي حينها يكون منها لفرنسا شتى الفوائد وتصبح بمثابة اداة لمقاومة سياسة ايطاليا الاسلامية التي تبتغي منها الدعاية للحكم الفاشيستي وتوطيد اركانه في الشرق .

وبالختام يجب الاصرار على ترك لبنان جانبا وعدم ادخاله في الحركة السورية العربية كذلك يجب ابداء عدم الارتياح وعدم الموافقة على مساع رياض الصلح وكميل خلاط المتجهة نحو ضم لبنان او الاقضية الاربعة الى سوريا كما نرى بعض المسلمين في لبنان يعارضون ايضا هذه الفكرة (الدكتور . س . فاخورى ، احدب ، س . لبابيدى ، آياني الخ ..) وعلى كل يقتضي البت في هذه الامور بغاية السرعة لان تطور الحالة في حوض البحر المتوسط وبعض الحركات الثورية في افريقيا الشمالية تجعلنا نطلب هذه السرعة . فيمكن اعتبار المؤتمر الراديكالي الاشتراكي المعقود في ٢٩/ ٣٠/ اكتوبر سنة ٣٧ وقراره الدفاع عن المستعمرات والاراضي الافرنسية كأنذار بلزوم الاسراع قبل ان يحصل تبدل في سياسة فرنسا نحو سوريا فعلى الحكومة السورية ، ان تبحث والحالة هذه عما اذا كان من الضرورى الوقوف امام هذا التبدل وما يجره من نتائج بتقديم مشروع يوفق بين المصالح السورية ومصالح فرنسا